أساس التقديس
في
علم الكلام

تأليف

الامام فخر الدين أبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين
الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

ويليه :

الدرة الفاخرة
في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء
في وجود الله تعالى وصفاته، ونظام العالم
للشيخ ملا عبد الرحمن الجامي

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م / ٦٣٣

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ

[قرآن كريم]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام فخر الدين « محمد بن عمر الرازى » تغمده الله بغفرانه :

الحمد لله الواجب وجوده وبقاؤه . الممتنع تغيره وَفناؤه . العظيم قدره واستعلاؤه . العميم نعماؤه وَآلاؤه . الدال على وحدانيته أرضه وسماؤه . المتعالى عن شوائب التشبيه والتعطيل صفاته وأسماؤه ، فاستواؤه قهره واستيلاؤه ، ونزوله برّه وعطاؤه ، ومجيئه حكمه وقضاؤه وَوجهه وجوده أو جوده وحباؤه ، وعينه حفظه ، وعونه اجتباؤه ، وضحكه عفوه أو إذنه وارتضاؤه ، ويده إنعامه وإكرامه واصطفاؤه ، ولا يجرى فى الدارين من أفعاله إلا مايريده ويشاؤه . العظمة إزاره ، والكبرياء رداؤه .

أحمده على جزيل نعمه ، وجميل كرمه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى

ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولوكره المشركون ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيراً .

أما بعد : فانى وإن كنت ساكناً فى أقاصى بلاد المشرق الا أنى سمعت أهل المشرق والمغرب مطبقين متفقين على أن السلطان المعظم العالم العادل المجاهد سيف الدنيا والدين ، سلطان الاسلام والمسلمين ، أفضل سلاطين الحق واليقين «أبا بكر بن أيوب» لا زالت آيات راياته فى تقوية الدين الحق ، والمذهب الصدق ، متصاعدة إلى عنان السماء ، وآثار أنوار قدرته ومكنته باقية بحسب تعاقب الصباح والمساء ، أفضل الملوك وأكمل السلاطين فى آيات الفضل ، وبينات الصدق ، وتقوية الدين القويم ، ونصرة الصراط المستقيم ، فأردت أن أتحفه بتحفة سنية وهدية مرضية فأتحفته بهذا الكتاب الذى سميته :

بأساس التقديس [1]

على بعد الدار ، وتباين الأقطار ، وسألت الله الكريم أن ينفعه به فى الدارين بفضله وكرمه ، ورتبته على أربعة أقسام :

القسم الأول فى الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية والحيز ، وفيهِ فصول :

(١) هكذا فى بعض النسخ القديمة ، وفى كشف الظنون « تأسيس التقديس » فى الكلام : للامام فخر الدين محمد بن عمر الرازى الشافعى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ألفه للملك العادل سيف الدين ، وأرسله إليه هدية اهـ .

الفصل الأول

فى تقرير المقدمات التى يجب إيرادها قبل الخوض فى الدلائل ، وهى ثلاثة :

المقدمة الأولى : اعلم أنا ندعى وجود موجود لا يمكن أن يشار إليه بالحس أنه ههنا أو هنالك ، أو نقول : انا ندعى وجود موجود غير مختص بشىء من الأحياز والجهات ، أو نقول : انا ندعى وجود موجود غير حالّ فى العالم ولا مباين عنه فى شىء من الجهات الستّ التى للعالم ، هذه العبارات متفاوتة ، والمقصود من الكل شىء واحد .

ومن المخالفين من يدعى أن فساد هذه المقدمات معلوم بالضرورة ، وقالوا : لأن العلم الضرورى حاصل بأن كل موجودين ، فانه لا بد وأن يكون أحدهما حالا فى الآخر أو مباينا عنه مختصاً بجهة من الجهات الست المحيطة به ، قالوا : وإثبات موجودين على خلاف هذه الأقسام السبعة باطل فى بداية العقول . واعلم أنه لو ثبت كون هذه المقدمة بديهية لم يكن الخوض فى ذكر الدلائل جائزاً لأن على تقدير أن يكون الأمر على ما قالوه كان الشروع فى الاستدلال على كون الله تعالى غير حالّ فى العالم ولا مباين عنه بالجهة إبطالا للضروريات ، والقدح فى الضروريات بالنظريات يقتضى القدح فى الأصل بالفرع ، وذلك يوجب تطرق الطعن إلى الأصل والفرع معاً ، وهو باطل ، بل يجب علينا بيان أن هذه

المقدمة ليست من المقدمات البديهية حتى يزول هذا الاشكال ، فنقول : الذى يدل على أن هذه المقدمات ليست بديهية وجوه :

الأول : أن جمهور العقلاء المعتبرين اتفقوا على أنه تعالى ليس بمتحيز ، ولا مختص بشىء من الجهات ، وأنه تعالى غير حالّ فى العالم ولا مباين عنه فى شىء من الجهات ، ولو كان فساد هذه المقدمات معلوما بالبديهة لكان إطباق أكثر العقلاء على انكارها ممتنعاً ، لأن الجمع العظيم من العقلاء لا يجوز إطباقهم على انكار الضروريات ، بل نقول : الفلاسفة اتفقوا على إثبات موجودات ليست بمتحيزة ، ولا حالة فى المتحيزة مثل العقول والنفوس والهيولى ، بل زعموا أن الشىء الذى يشير إليه كل إنسان بقوله : أنا موجود ليس بجسم ولا جسمانى ، ولم يقل أحد بأنهم فى هذه الدعوى منكرون للبديهيات ، بل جمع عظيم من المسلمين اختاروا مذهبهم مثل معمر بن عباد السلمى من المعتزلة ، ومثل محمد بن نعمان من الرافضة ، ومثل أبى القاسم الراغب ، وأبى حامد الغزالى من أصحابنا ، وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن أن يقال بأن القول بأن الله تعالى ليس بمتحيز ، ولا حالّ فى المتحيز قول مدفوع فى بداية العقول .

الثانى : أنا إذا عرضنا على العقل وجود موجود لا يكون حالا فى العالم ، ولا مباينا عنه فى شىء من الجهات الست ، وعرضنا على العقل أيضاً أن الواحد نصف الاثنين ، وأن النفى والاثبات لا يجتمعان وجدنا

العقل متوقفاً فى المقدمة الأولى جازما فى المقدمة الثانية ، وهذا التفاوت معلوم بالضرورة ، وذلك يدل على أن العقل غير قاطع فى المقدمة الأولى لا بالنفى ولا بالاثبات ، غاية مافى الباب أنا نجد من أنفسنا ميلا إلى القول بأن كل ماسوى العالم لابد وأن يكون حالا فيه ، أو مباينا عنه بالجهة والحيز إلا أنا نقول : لما رأينا أن العقل لم يجزم بهذه المقدمة مثل جزمه بأن الواحد نصف الاثنين علمنا أنه غير قاطع بأن ماسوى العالم لابد وأن يكون حالا فيه ، أو مباينا عنه بالجهة ، بل هو مجوّز لنقيضه . وإذا ثبت هذا فنقول : ان ذلك الظن إنما حصل بسبب أن الوهم والخيال لا يتصرفان إلا فى المحسوسات ، فلا جرم كان من شأنهما أنهما يقضيان على كل شىء بالأحكام اللائقة بالمحسوسات ، فهذا الميل إنما جاء بسبب الوهم والخيال لا بسبب العقل البتة .

الثالث : أنا إذا قلنا الموجود . إما أن يكون متحيزاً ، أو حالا فى المتحيز ، أو لامتحيزاً ولا حالا فى المتحيز وجدنا العقل قاطعاً لصحة هذا التقسيم ، ولوقلنا : الموجود إما أن يكون متحيزاً أو حالا فى المتحيز ، واقتصرنا على هذا القدر علمنا بالضرورة أن هذا التقسيم غير تام ، ولا منحصر ، وأنه لايتم إلا بضم القسم الثالث ، وهو أن يقال ، وإما أن لا يكون متحيزاً ولا حالا فى المتحيز ، وإذا كان الأمر كذلك علمنا بالضرورة أن احتمال هذا القسم ، وهو وجود موجود لا يكون متحيزاً

ولا حالا فى المتحيز قائم فى العقول من غير مدافعة ، ولا منازعة ، وأنه لا يمكن الجزم بنفيه ، ولا باثباته إلا بدليل منفصل .

الرابع : أنا نعلم بالضرورة أن أشخاص الناس مشتركة فى مفهوم الانسانية ، ومتباينة بخصوصياتها وتعيناتها ، وما به المشاركة غير مابه المايزة ، وهذا يقتضى أن يقال الانسانية من حيث هى انسانية مجرد عن الشكل المعين ، فالانسانية من حيث هى هى معقول مجرد ، فقد أخرج البحث والتفتيش عن المحسوس ماهو معقول مجرد ، وإذا كان كذلك فكيف يستبعد فى العقل أن يكون خالق المحسوسات منزهاً عن لواحق الحس وعلائق الخيال .

الخامس : أن كل ماهية فانا إذا اعتبرناها بحدّها وحقيقتها ، فانا قد نعقلها حال غفلتنا عن الوضع والحيز فكيف والانسان إذا كان مستغرق الفكر فى تفهم أن حدّ العلم ماهو ؟ ، وحد الطبيعة ماهو ، فانه فى تلك الحالة يكون غافلا عن حقيقة الحيز والمقدار فضلا عن أن يحكم بأن تلك الحقيقة لابد وأن تكون مختصة بمحل أو بجهة . وهذا يقتضى أنه يمكننا أن نعقل الماهيات حال ذهولنا عن الحيز والشكل والمقدار .

السادس : وهو أن الواحد منا حال ما يكون مستغرق الفكر والروية فى إستخراج مسئلة معضلة قد يقول فى نفسه إنى قد حكمت بكذا أو عقلت ، فحال ما يقول فى نفسه إنى عقلت كذا وحكمت بكذا يكون عارفا بنفسه ، إذلولم يكن عارفا بنفسه لامتنع منه أن يحكم على ذاته

بأنه حكم بكذا أوعرف كذا مع أنه فى تلك الحالة قديكون غافلا عن معنى الحيز والجهة ، وعن معنى الشكل والمقدار فضلا عن أن يعلم كون ذاته فى الحيز أو كون ذاته موصوفة بالشكل والمقدار ، فثبت أن العلم بالشىء قد يحصل عند عدم العلم بحيزه وشكله ومقداره ، وذلك يفيد القطع بأن الشىء المجرد عن الوضع والجهة يصح أن يكون معقولا .

السابع : إنا نبصر الأشياء إلا أن القوّة الباصرة لا تبصر بنفسها ، وكذلك القوّة الخيالية تتخيل الأشياء إلا أن هذه القوّة لا يمكنها أن تتخيل نفسها فوجود القوّة الباصرة يدل على أنه لايجب أن يكون كل شىء متخيلا ، وذلك يفتح باب الاحتمال المذكور .

الثامن : ان خصومنا لا بدّ لهم من الاعتراف بوجود شىء على خلاف حكم الحس والخيال ، وذلك لأن خصومنا فى هذا الباب إما الكرامية وإما الحنابلة ، أما الكرّامية فانا إذا قلنا لهم : لو كان الله تعالى مشارا إليه بالحس لكان ذلك الشىء إما أن يكون منقسما فيكون مركبا وأنتم لاتقولون بذلك ، وإما أن يكون غير منقسم فيكون فى الصغر والحقارة مثل النقطة التى لا تنقسم ومثل الجزء الذى لا يتجزأ وأنتم لا تقولون بذلك ، فعند هذا الكلام قالوا : إنه واحد منزه عن التركيب والتأليف ، ومع هذا فانه ليس بصغير ولا حقير ، ومعلوم أن هذا الذى التزموه مما لا يقبله الحس والخيال ، بل لا يقبله العقل أيضا ، لأن المشار إليه بحسب الحس ان حصل له امتداد فى الجهات والأحياز كان أحد

جانبيه مغايرا للجانب الثانى ، وذلك يوجب الانقسام فى بديهة العقل ، وإن لم يحصل له امتداد فى شىء من الجهات لا فى اليمين ، ولا فى اليسار ولا فى الفوق ولا فى التحت كان نقطة غير منقسمة ، وكان فى غاية الصغر والحقارة . فاذا لم يبعد عندهم التزام كونه غير قابل القسمة مع كونه عظيما غير متناه فى الامتداد كان هذا جمعاً بين النفى والاثبات ، ومدفوعاً فى بداية العقول . وأما الحنابلة الذين التزموا الأجزاء والأبعاض فهم أيضاً معترفون بأن ذاته تعالى مخالف لذوات هذه المحسوسات ، فانه تعالى لا يساوى هذه الذوات فى قبول الاجتماع ، والافتراق ، والتغير والفناء ، والصحة ، والمرض ، والحياة ، والموت إذ لو كانت ذاته تعالى مساوية لسائر الذوات فى هذه الصفات لزم إما افتقاره إلى خالق آخر ، ولزم التسلسل أو لزم القول بأن الامكان والحدوث غير محوج إلى الخالق وذلك يلزم منه نفى الصانع فثبت أنه لابدّ لهم من الاعتراف بأن خصوصية ذاته التى بها امتازت عن سائر الذوات مالا يصل الوهم والخيال إلى كنهها ، وذلك اعتراف بثبوت أمر على خلاف ما يحكم به الوهم ويقضى به الخيال ، وإذا كان الأمر كذلك فأىّ استبعاد فى وجود موجود غير حالّ فى العالم ، ولامباين بالجهة للعالم ، وإن كان الوهم والخيال لا يمكنهما إدراك هذا الموجود . وأيضاً فعمدة مذهب الحنابلة أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح صرحوا بأنا نثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ماهو ثابت للخلق فأثبتوا لله